الاجتماعيات - الثانية إعدادي

درس التربية على المواطنة 2 : الدستور المغربي (القانون الأسمى للأمة)

الأستاذ: العلمي المرابطي

الفهرس

I- أهداف التعلم
II- تقديم
III- مفهوم الدستور وتطوره وخصائص نظام الحكم في المغرب
3-1/ الأنشطة
3-2/ ملخص الدرس
IV- حقوق المواطنين وواجباتهم التي ينص عليها الدستور
4-1/ الأنشطة
4-2/ ملخص الدرس
V- خاتمة
VI- مصطلحات ومفاهيم
VII- تقويم التعلمات

I- أهداف التعلم

1. اكتشاف معنى الدستور وتتبع تطوره في وطني.
2. إدراك حقوق المواطنين وواجباتهم التي ينص عليها الدستور.

II- تقديم

وضع أول دستور مغربي عقب الاستقلال سنة 1962م، وقد تم تعديله ومراجعته عدة مرات لمسايرة التطورات العامة بالبلاد.

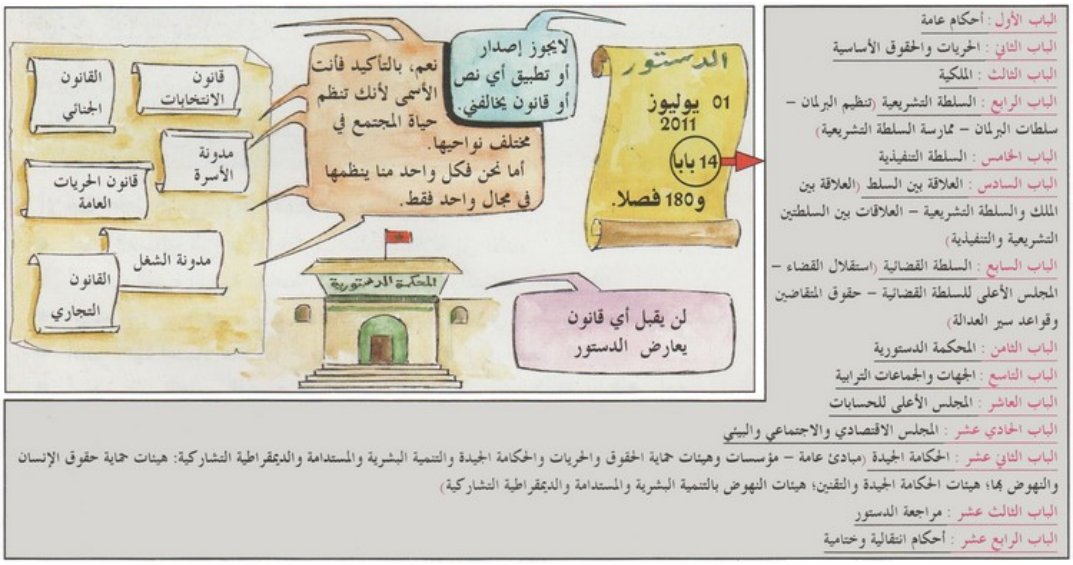
- فما معنى الدستور ؟
- وما التطور الذي عرفه الدستور المغربي ؟
- وما الخصائص التي يحددها لنظام الحكم في المغرب ؟

- وما هي الحقوق والواجبات التي ينص عليها ؟

III- مفهوم الدستور وتطوره وخصائص نظام الحكم في المغرب

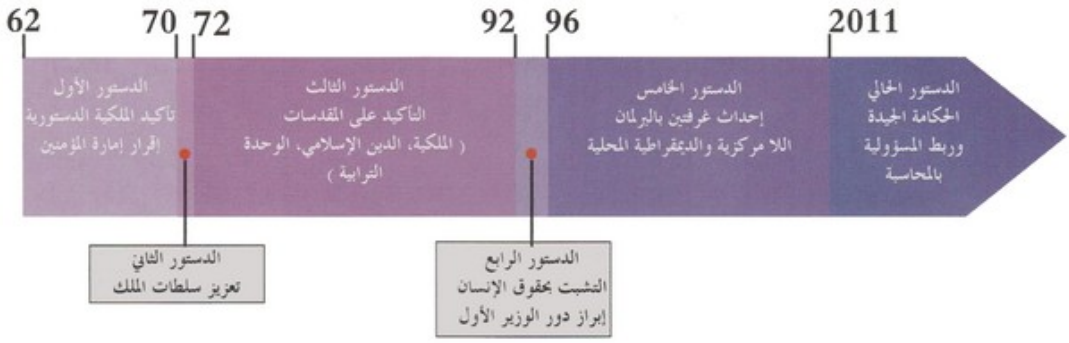
3-1/ الأنشطة

الوثيقة 1 : ترسيمة



1. أميز بين الدستور وباقي القوانين.
2. أحدد أبواب الدستور وأسمي عنوان كل باب.
3. أستنتج تعريفا للدستور باستعمال المعلومات الواردة في الترسيمة.

الوثيقة 2 : خط زمني



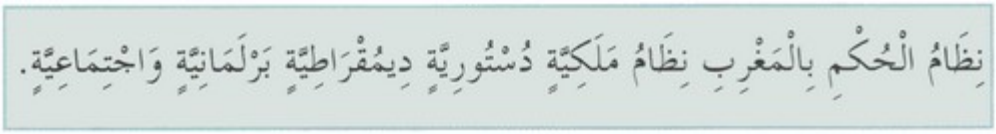
1. أعدد الدساتير التي عرفها المغرب منذ استقلاله إلى الآن.
2. أحسب الفترة الزمنية الفاصلة بين كل دستور والدستور الذي يليه.

الوثيقة 3 : فصل من الدستور

تُعْرَضُ مَشَارِيعُ وَمُقْتَرَحَاتُ مُرَاجَعَةِ الدُّسْتُورِ بِمُقْتَضَى ظَهِيرٍ عَلَى الشَّعْبِ قَصْدَ الاِسْتِفْتَاءِ.
تَكُونُ الْمُرَاجَعَةُ نِهَائِيَّةً بَعْدَ إِقْرَارِهَا بِالاِسْتِفْتَاءِ. لِلْمَلِكِ، بَعْدَ اسْتِشَارَةِ رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ الدُّسْتُورِيَّةِ، أَنْ يَعْرِضَ بِظَهِيرٍ، عَلَى الْبَرْلَمَانِ، مَشْرُوعَ مُرَاجَعَةِ بَعْضِ مُقْتَضَيَاتِ الدُّسْتُورِ(...)

1. أستخرج من النص نوع الاقتراع (التصويت) الذي بواسطته يتم إقرار الدستور.
2. أفسر أهمية اعتماد هذا النوع من الاقتراع في إقرار مراجعة الدستور.

الوثيقة 4 : فصل من الدستور


نِظَامُ الْحُكْمِ بِالْمَغْرِبِ نِظَامُ مَلَكِيَّةٍ دُسْتُورِيَّةٍ دِيمُقْرَاطِيَّةٍ بَرْلَمَانِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ.

1. أستخرج الخصائص التي يحددها الدستور لنظام الحكم في المغرب.
2. أستعين بالشروح المرافقة (مفاهيم ومصطلحات) في فهم كل واحدة من هذه الخصائص.
3. أقارن نظام الحكم في بلدي مع نظام سياسي آخر تنعدم فيه تلك الخصائص.

3-2/ ملخص الدرس

مفهوم الدستور

الدستور هو مجموعة من القواعد القانونية، تساهم في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالبلاد، ويعتبر الدستور أسمى قانون في البلاد، ويتشكل الدستور المغربي من 14 بابا، وكل باب يتضمن 108 فصلا، وكل فصل بمثابة قاعدة قانونية، ولا يمكن إصدار أي قانون يخالفه، حيث يسهر المجلس الدستوري على مراقبة مدى ملائمة القوانين المحدثة لدستور البلاد.

تطور الدستور المغربي

يتم تعديل الدستور بالمغرب عن طريق استفتاء الشعب على مشاريع واقتراحات لمراجعته بمقتضى ظهير شريف، وقد عرف المغرب حتى الآن خمسة دساتير، ابتداء من أول دستور سنة 1962، وانتهاء بالدستور المعمول به حاليا والذي أقره تعديل 2011، بهدف ترسيخ الديموقراطية المحلية.

خصائص نظام الحكم في المغرب

تتعدد خصائص نظام الحكم في المغرب، وهي:

- ملكية دستورية: نظام يحكم فيه الملك بناء على سلطات يحددها دستور مكتوب، وهو عكس نظام الملكية المطلقة.
- ملكية ديمقراطية: تقوم على تعدد الأحزاب والنقابات، وفصل السلط، يشارك فيه المواطنون في تسيير شؤون البلاد.
- ملكية اجتماعية: نظام يسعى إلى تلبية حاجات كل أفراد المجتمع بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

IV- حقوق المواطنين وواجباتهم التي ينص عليها الدستور

4-1/ الأنشطة

الوثيقة 1 : فصول من الدستور

الفصل 6: «الْقَانُونُ هُوَ أَسْمَى تَعْبِيرٍ عَنْ إِرَادَةِ الْأُمَّةِ. وَالْجَمِيعُ، أَشْخَاصاً ذَاتِيِّينَ أَوْ اعْتِبَارِيِّينَ، بِمَا فِيهِمُ السُّلُطَاتُ الْعُمُومِيَّةُ، مُتَسَاوُونَ أَمَامَهُ، وَمُلْزَمُونَ بِالامْتِثَالِ لَهُ. تَعْمَلُ السُّلُطَاتُ الْعُمُومِيَّةُ عَلَى تَوْفِيرِ الظُّرُوفِ الَّتِي تُمَكِّنُ مِنْ تَعْمِيمِ الطَّابَعِ الْفِعْلِيِّ لِحُرِّيَّةِ الْمُوَاطِنَاتِ وَالْمُوَاطِنِينَ، وَالْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمْ، وَمِنْ مُشَارَكَتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالاقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ (...)».

الفصل 19: «يَتَمَتَّعُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، عَلَى قَدَمِ الْمُسَاوَاةِ، بِالْحُقُوقِ وَالْحُرِّيَّاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالاقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْبِيئِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الدُّسْتُورِ، (...) وَكَذَا فِي الاتِّفَاقِيَّاتِ وَالْمَوَاثِيقِ الدَّوْلِيَّةِ، كَمَا صَادَقَ عَلَيْهَا الْمَغْرِبُ (...)».

الفصل 23: «لاَ يَجُوزُ إِلْقَاءُ الْقَبْضِ عَلَى أَيِّ شَخْصٍ أَوِ اعْتِقَالُهُ، أَوْ مُتَابَعَتُهُ أَوْ إِدَانَتُهُ، إِلَّا فِي الْحَالاَتِ وَطِبْقاً لِلإِجْرَاءَاتِ الَّتِي يَنُصُّ عَلَيْهَا الْقَانُونُ. الاعْتِقَالُ التَّعَسُّفِيُّ أَوِ السِّرِّيُّ وَالاخْتِفَاءُ الْقَسْرِيُّ مِنْ أَخْطَرِ الْجَرَائِمِ، وَتُعَرِّضُ مُقْتَرِفِيهَا لأَقْسَى الْعُقُوبَاتِ».

الفصل 24: «(...) لَا تُنْتَهَكُ سِرِّيَّةُ الاتِّصَالاَتِ الشَّخْصِيَّةِ، كَيْفَمَا كَانَ شَكْلُهَا. وَلَا يُمْكِنُ التَّرْخِيصُ بِالاطِّلاَعِ عَلَى مَضْمُونِهَا أَوْ نَشْرِهَا، كُلًّا أَوْ بَعْضاً، أَوْ باسْتِعْمَالِهَا ضِدَّ أَيِّ كَانَ، إِلَّا بِأَمْرٍ قَضَائِيٍّ، وَوَفْقَ الشُّرُوطِ وَالْكَيْفِيَّاتِ الَّتِي يَنُصُّ عَلَيْهَا الْقَانُونُ. حُرِّيَّةُ التَّنَقُّلِ عَبْرَ التُّرَابِ الْوَطَنِيِّ، وَالاسْتِقْرَارُ فِيهِ، وَالْخُرُوجُ مِنْهُ، وَالْعَوْدَةُ إِلَيْهِ، مَضْمُونَةٌ لِلْجَمِيعِ وَفْقَ الْقَانُونِ».

الفصل 25: «حُرِّيَّةُ الْفِكْرِ وَالرَّأْيِ وَالتَّعْبِيرِ مَكْفُولَةٌ بِكُلِّ أَشْكَالِهَا».

الفصل 29: «حُرِّيَّاتُ الاجْتِمَاعِ وَالتَّجَمُّهُرِ وَالتَّظَاهُرِ السِّلْمِيِّ وَتَأْسِيسِ الْجَمْعِيَّاتِ، وَالانْتِمَاءِ النَّقَابِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ مَضْمُونَةٌ، وَيُحَدِّدُ الْقَانُونُ شُرُوطَ مُمَارَسَةِ هَذِهِ الْحُرِّيَّاتِ».

الفصل 30: «لِكُلِّ مُوَاطِنَةٍ وَمُوَاطِنٍ، الْحَقُّ فِي التَّصْوِيتِ، وَفِي التَّرَشُّحِ لِلانْتِخَابَاتِ، شَرْطَ بُلُوغِ سِنِّ الرُّشْدِ الْقَانُونِيَّةِ، وَالتَّمَتُّعِ بِالْحُقُوقِ الْمَدَنِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ. وَيَنُصُّ الْقَانُونُ عَلَى مُقْتَضَيَاتٍ مِنْ شَأْنِهَا تَشْجِيعُ تَكَافُؤِ الْفُرَصِ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فِي وُلُوجِ الْوَظَائِفِ الانْتِخَابِيَّةِ».

1. أسمي بعض الحقوق والحريات التي تكفلها الفصول الواردة في الدستور لجميع المواطنين.
2. أصنف هذه الحقوق والحريات إلى مدنية، وأخرى سياسية.
3. أبرز في جدول الحقوق والحريات التي ينص الدستور على أنه لا يمكن الحد منها إلا بموجب القانون.

الوثيقة 2 : فصول من الدستور



الفصل 29: (...) حَقُّ الإِضْرَابِ مَضْمُونٌ. وَيُحَدِّدُ قَانُونٌ تَنْظِيمِيٌّ شُرُوطَ وَكَيْفِيَّاتِ مُمَارَسَتِهِ».

الفصل 31: «تَعْمَلُ الدَّوْلَةُ وَالْمُؤَسَّسَاتُ الْعُمُومِيَّةُ وَالْجَمَاعَاتُ التُّرَابِيَّةُ، عَلَى تَعْبِئَةِ كُلِّ الْوَسَائِلِ الْمُتَاحَةِ، لِتَيْسِيرِ أَسْبَابِ اسْتِفَادَةِ الْمُوَاطِنَاتِ وَالْمُوَاطِنِينَ، عَلَى قَدَمِ الْمُسَاوَاةِ مِنَ الْحَقِّ فِي:

- الْعِلَاجِ وَالْعِنَايَةِ الصِّحِّيَّةِ؛ - الْحِمَايَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّغْطِيَةِ الصِّحِّيَّةِ (...)؛
- الْحُصُولِ عَلَى تَعْلِيمٍ عَصْرِيٍّ مُيَسَّرِ الْوُلُوجِ وَذِي جَوْدَةٍ؛ (...)».

الفصل 35: «يَضْمَنُ الْقَانُونُ حَقَّ الْمِلْكِيَّةِ (...). تَضْمَنُ الدَّوْلَةُ حُرِّيَّةَ الْمُبَادَرَةِ وَالْمُقَاوَلَةِ، وَالتَّنَافُسَ الْحُرَّ».

1. أصنف الحقوق المذكورة إلى حقوق اجتماعية، وأخرى اقتصادية.
2. أجد العلاقة بين الرسم والفصل 29 من الدستور، وأوضح ذلك.

الوثيقة 3 : فصول من الدستور

الفصل 38: يُسَاهِمُ كُلُّ الْمُوَاطِنَاتِ وَالْمُوَاطِنِينَ فِي الدِّفَاعِ عَنِ الْوَطَنِ وَوَحْدَتِهِ التُّرَابِيَّةِ تُجَاهَ أَيِّ عُدْوَانٍ أَوْ تَهْدِيدٍ.

الفصل 39: عَلَى الْجَمِيعِ أَنْ يَتَحَمَّلَ، كُلٌّ عَلَى قَدْرِ اسْتِطَاعَتِهِ، التَّكَالِيفَ الْعُمُومِيَّةَ الَّتِي لِلْقَانُونِ وَحْدَهُ إِحْدَاثُهَا وَتَوْزِيعُهَا، وَفْقَ الإِجْرَاءَاتِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي هَذَا الدُّسْتُورِ.

الفصل 40: عَلَى الْجَمِيعِ أَنْ يَتَحَمَّلَ، بِصِفَةٍ تَضَامُنِيَّةٍ، وَبِشَكْلٍ يَتَنَاسَبُ مَعَ الْوَسَائِلِ الَّتِي يَتَوَفَّرُونَ عَلَيْهَا، التَّكَالِيفَ الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا تَنْمِيَةُ الْبِلَادِ، وَكَذَا تِلْكَ النَّاتِجَةَ عَنِ الأَعْبَاءِ النَّاجِمَةِ عَنِ الآفَاتِ وَالْكَوَارِثِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي تُصِيبُ الْبِلَادَ.

1. ألخص واجبات المواطنة المنصوص عليها في الدستور في جملة واحدة قصيرة ومفيدة.
2. أذكر أمثلة عن التكاليف العمومية التي من المفروض أن يتحملها كل مواطن (ة).
3. أبدي رأيي في الفرد الذي يتهرب (أو يتملص) من أداء الضرائب التي تلزمه.

4-2/ ملخص الدرس

يكفل الدستور مجموعة من الحقوق

ينص الدستور المغربي على أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وبأن المغاربة كلهم سواء أمام القانون، كما يقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، يضمن الدستور لجميع المواطنين حرية التجول والتعبير والاجتماع وتأسيس أو الانخراط في الأحزاب والجمعيات والنقابات، ويكفل للجميع تقلد الوظائف والمناصب العمومية، وعدم التعرض للاعتقال والعقاب إلا حسب الإجراءات القانونية، ويقر الدستور صراحة بأن التربية والشغل حق لكل المواطنين على السواء، وأن الإضراب حق مضمون كما يضمن حق الملكية، إلا أنه يمكن الحد منها أو نزعها في بعض الحالات التي تفرضها المصلحة العامة مع حفظ حق التعويض، كما يحمي المبادرة الفردية.

يفرض الدستور مجموعة من الواجبات

يلزم الدستور المغربي مواطنيه بمجموعة من الواجبات، وفي مقدمتها الدفاع عن وحدة الوطن عندما يتعرض لأخطار خارجية، كما يفرض على جميع المواطنين تحمل التكاليف العمومية على قدر الاستطاعة عند تعرض البلاد لإحدى الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات أو الجفاف كتعبير عن روح التضامن.

V- خاتمة

يساهم الدستور في إرساء دعائم الديمقراطية وضمان مبدإ الفصل بين السلط، وتحديد اختصاصات كل سلطة، مع تنظيم علاقة الملك بمختلف السلط.

فماهي أهم اختصاصات الملك ؟

VI- مصطلحات ومفاهيم

القانون

مجموعة القواعد التي تنظم علاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض في مجال معين.

المحكمة الدستورية

مؤسسة دستورية (أي تحدث بموجب الدستور الذي يحدد تشكيلتها واختصاصاتها)، تتألف من 12 عضوا، من مهامها البث في مدى مطابقة القوانين للدستور قبل إصدار الأمر بتنفيذها.

الدستور الحالي للمملكة

صدر في الجريدة الرسمية عدد 5964 بتاريخ 30 يوليوز 2011، وهو الذي اعتمد مصدرا لمجموع النصوص الدستورية المدرجة في دروس التربية على المواطنة، وقد تم اعتماده باستفتاء فاتح يوليوز 2011.

دولة القانون

دولة تخضع فيها السلطات العامة وقراراتها إلى القانون.

الملكية الدستورية

نظام يحكم فيه الملك بناء على سلطات يحددها دستور مكتوب، وهو عكس نظام الملكية المطلقة.

الملكية الديموقراطية

نظام يقوم على تعدد الأحزاب والنقابات، وتكون السلطات فيه منفصلة بعضها عن بعض، ويشارك فيه المواطنون في تسيير شؤون البلاد، وهو عكس النظام الدكتاتوري.

الملكية الاجتماعية

نظام يسعى إلى تلبية حاجات كل أفراد المجتمع، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

الإضراب

هو عملية توقف عن العمل والإنتاج، يمارسه المأجورون من أجل الضغط على أرباب العمل لتحسين أوضاعهم.

الحريات المدنية

تسمى أيضا بالحريات الفردية، وتشمل حق الفرد في التمتع بكافة الحقوق والحريات، وحقه في الحياة وسلامة شخصه، والمساواة أمام القانون والحماية من أي إكراه أو سوء.

الحريات السياسية

حريات تهم الفرد في علاقته بالآخرين، وتتمثل في حرية الرأي والتعبير، والمساواة في تقلد الوظائف العامة، والحق في المشاركة في الانتخابات والتصويت الحر...

التكاليف العمومية

مصاريف تنفقها الدولة لتسيير البلاد، وتدبير حاجاتها، وإنجاز مختلف الخدمات والمصالح العمومية، وتعتبر الضرائب واحدة من المداخيل التي يتم بما تسديد هذه التكاليف.

VII- تقويم التعلمات

1. أعطي تعريفا للدستور, وأبين التطور الذي عرفه ببلادي.
2. أبين الخصائص التي يحددها الدستور لنظام الحكم في المغرب.
3. أفسر أهمية القانون في المجتمع.